في الحدث

▪ حازم مبيضين

أردوغان إذ يغازل الكرد

ليس واضحاً بعد إن كان تلميح الزعيم التركي رجب طيب أردوغان إلى إمكانية إجراء محادثات جديدة مع الثوار الكرد، ناجما عن رغبة في منع تصاعد موجة العنف التي تجتاح مناطق تواجدهم الجغرافية جنوبي شرقي البلاد، أو أنها سياسة سيتبناها حزبه عشية عقد مؤتمره العام ، ذلك أن إعلانه أن حكومته جاهزة لفعل ما هو ضروري للوصول إلى حل للمشكلة، شريطة أن يلقي المقاتلون الكرد الذين يحاربون الدولة سلاحهم، لا يعني بالضرورة أن حزبه سيتبنى هذا الموقف، وإن كان الاعتقاد السائد أن الحكومة هي صدى السياسات الحزبية، التي يمكن التأكيد أن أردوغان يمسك مقاليدها، وهو من يقترحها ويفرضها وينفذها.

ليست المرة الأولى التي تحاور فيها السلطات التركية منتسبي حزب العمال، ذلك أن اتصال مسؤولين من المخابرات التركية مع كبار الشخصيات من الحزب ظل قائما ومستمرا خلال السنوات القليلة الماضية لمحاولة إنهاء الصراع، وإذا كان أردوغان يبدي اليوم استعداده لمحادثات من نوع مختلف إن كانت تساعد على الوصول إلى تسوية ما فانه يقترحها علنية تتم في أوسلو التي استضافت محادثات سابقة بين الجانبين بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، ويأتي كل هذا بعد قناعته المعلنة أن العلاقة مع الكرد في تركيا تتجاوز البعد العسكري والأمني لتلامس تخوم الأبعاد الدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

يرى البعض أن الكشف عن هذا التوجه الجديد ناجم عن تأثيرات ما يجري في سوريا، خصوصا بعد أن أطلق النظام السوري يد مؤيدي عبد الله أوجلان، وترك لهم حرية التحرك " العسكري بطبيعة الحال " ضد السلطات التركية كرد على موقف أنقره المؤيد لمناوئي الرئيس الأسد والسماح لهم بشن هجماتهم انطلاقا من الأراضي التركية التي احتضنت قيادة الجيش السوري الحر، إضافة إلى فتح حدودها للاجئين السوريين وتهريب السلاح إلى الداخل السوري حيث يشهد نشاط الثوار زخما متزايدا في المناطق الحدودية مع تركيا على عكس ما هو حاصل في المناطق المتاخمة للأردن حيث الحرص شديد على عدم تهريب السلاح عبر تلك المناطق.

هناك بالطبع قوى سياسية تركية تؤيد هذا التوجه، حتى وإن اختلفت مع أردوغان في بعض سياساته، وهي تدرك التأثيرات السلبية لعدم حل المعضلة الكردية على الواقع التركي، وتدرك أيضا أن قسما ليس قليلا من الأتراك يؤيدون النظام السوري على أسس طائفية، ويرفضون موقف حكومتهم مما يجري في سوريا، وهم في مرحلة ما قد يثيرون المتاعب في وجه حكام أنقره، فيما يسعى مقاتلو حزب العمال لاستئناف بعض أنشطتهم العسكرية، للتأكيد على تمسكهم بمطالبهم المقتصرة اليوم على منح مناطقهم حكما ذاتيا، بعد الاعتراف بهم كقومية ثانية، بدل الإصرار على اعتبارهم " أتراك الجبال ".

يظل المهم هو الرد الكردي على مبادرة أردوغان، الذي تواصل حكومته اعتقال زعيم الحزب المقاتل عبد الله أوجلان، وهو قائد جرى تعويضه في صفوف الحزب القيادية، غير أنه يجب أخذ موقفه في الاعتبار، ويجب على القيادة البديلة قراءة الواقع الإقليمي، بكل ما طرأ عليه من تبدلات، والنظر بعين الاعتبار خصوصا لمواقف أشقائهم الكرد في إقليم كردستان العراق، تجاه أحداث المنطقة التي تمر بمرحلة تبدو نهاياتها غامضة، وتستلزم الكثير من الحذر والتأني، ولعل قبولهم بالعودة للتفاوض مع أردوغان، المحتاج لمؤازرتهم اليوم، يفضي إلى تحقيق الكثير من مطالبهم وليس كلها، بانتظار فرص أفضل قد تأتي بها قادمات الأيام.

مجلس الشعب المصري الذي عطلته المحكمة الدستورية (ارشيف)

"تدويل" الدستور يجدد مواجهة الإسلاميين والليبراليين

□ القاهرة / BBC

أثارت دعوة عدد من الأعضاء السابقين في مجلس الشعب "المنحل" واللجنة التأسيسية للدستور في مصر، لـ"تدويل" القضايا الخلافية في مشروع الدستور الجديد، جدلاً واسعاً بين تيار "الإسلاميين" من جانب، و"الليبراليين" من جانب آخر، في الوقت الذي تعهد فيه المرشح الرئاسي السابق، عمرو موسى، بإجراء مزيد من الاتصالات، من أجل التوصل إلى "توافق" بشأن الدستور الجديد.

وشن الأمين العام لحزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة "الإخوان المسلمين"، محمد البلتاجي، هجوماً حاداً على النائب السابق، عمرو حمزاوي، بعد مقال للأخير بعنوان "دستور مصر ليس قضية داخلية فقط"، حيث وصف القيادي الإخواني، في تعليق له على صفحته بموقع "فيسبوك"، المقال بأنه "السقطة الوطنية"، وفق ما أورد موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي.

وكتب حمزاوي، وهو أستاذ للعلوم السياسية، في مقال نشرته صحيفة "الوطن" الخميس، أن "واجب الأحزاب والتيارات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة، التي تدافع بجدية عن الحقوق والحريات ومدنية الدولة في الدستور الجديد، ولا تساوم عليها لحسابات شخصية أو حزبية ضيقة، أن تتواصل مع الدوائر الدولية وعبرها مع الرأي العام العالمي، لإجلاء موقفها من الدستور، وتفسير تحفظاتها على بعض مواده ونصوصه."

ورد البلتاجي على المقال بدعوة حمزاوي إلى أن "يجوب مصر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، ليعرض على المواطنين والمواطنات المصريين، ما الذي يرفضه، وما الذي يقترحه في مواد الدستور، ليعدله الشعب الآن، أو يرفضه غداً في الاستفتاء."

إلا أن القيادي الإخواني اعتبر أن "استدعاء المنظمات الدولية، والبرلمانات الدولية، والإعلام الدولي، والمجتمع المدني الدولي - كما جاء في مقاله - للضغط على شركاء الوطن، في كتابة دستور مصر، فأراها سقطة لا تليق بنائب عن الشعب، أستاذاً للعلوم السياسية."

وأضاف أن "تدويل الدستور، بعد التشنيع عليه، مسار حاولته الدكتورة منال الطيبي (إحدى أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور قدمت استقالتها مؤخراً) من داخل الجمعية، ثم استقالت لتكمله من خارجها"، وتابع بقوله إن "مقال حمزاوي سقطة وطنية، في نفس المسار، غير مبررة."

وفي السياق ذاته، وصف قيادي آخر بحزب "الحرية والعدالة"، علي عبد الفتاح، تصريحات حمزاوي بأنها "شيزوفرنيا سياسية"، وفق بيان أورده الموقع الرسمي للحزب، الذي كان يترأسه الدكتور محمد مرسي، قبل فوزه بمنصب رئيس الجمهورية.

وطلب عبد الفتاح من حمزاوي تقديم "اعتذار للشعب المستاء من هذه التصريحات المسيئة للمصريين"، بحسب قوله، لافتاً إلى أن دعوة الأخير تمثل "احتلالا لإرادة مصر، وكأننا شعب محتل، وغير قادر على صياغة دستوره"، مشدداً على أن "الحكم للشعب، وهو الذي يضع دستوره ويختار نوابه، ولديه من الوعي السياسي ما يجعله قادراً على اختيار أفضل العناصر والتيارات والأفكار لتمثيله في قيادة البلاد."

من جانب آخر، أكد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية والمرشح الرئاسي السابق، عمرو موسى، على "ضرورة ضبط الأمور السياسية في المرحلة المقبلة، من منطلق وطني، وليس من منطلق أيديولوجي، للعبور بالبلاد خلال المرحلة الحالية، إلى بر الأمان."

وقال موسى، في تصريحات للصحفيين الخميس، عقب لقائه غريمه السابق، الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وكيل مؤسسي حزب "مصر القوية"، إن الجمعية التأسيسية للدستور يجب أن تتبنى كل مواد مشروع الدستور بالتوافق، وأضاف أن الاتصالات التي يقوم بها هدفها "إعادة الاتزان للساحة السياسية المصرية، ولم شمل القوى الوطنية من أجل عمل وطني."

ونقل موقع التلفزيون المصري عنه قوله إن هناك مزيدا من الاجتماعات واللقاءات التي ستجمع العديد من القوى المدنية والسياسية الوطنية، وأضاف إن الاجتماع الذي جمعه مع المرشح الرئاسي السابق، كان من أجل "بناء الثقة، والتوصل إلى حل بشأن أزمة الدستور"، مشيرا إلى وجود لقاءات أخرى وتواصل وتشاور خلال الفترة القادمة.

كما ذكر بيان صدر عن مكتب موسى إن المرشحين الرئاسيين "السابقين" اتفقا على "نبذ التطرف، أو سيطرة فصيل داخل الجمعية التأسيسية للدستور، ورفض أي محاولات لفرض لون معين، أو ممارسات، أو ضغوط، سوف تؤدى إلى انفجار الجمعية من داخلها"، بحسب البيان.

بانيتا: الهجوم على القنصلية في بنغازي إرهابي ومدبر

□ نيويورك / CNN

صرح وزير الدفاع الأمريكي، ليون بانيتا، الخميس بأن الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي الشهر الحالي مدبر ونفذه إرهابيون، وسط تضارب تقديرات المسؤولين الأمريكيين حول الاعتداء الذي قتل فيه أربعة أمريكيين من بينهم السفير، كريستوفر ستيفنز.

ولم يحمّل بانيتا، في مؤتمر صحفي بوزارة الدفاع، البنتاغون، مسؤولية الهجوم على عاتق جماعة بعينها، مضيفاً: "أعتقد انه مازال يتعين تحديد ذلك من خلال التحقيق." وأضاف: بالنظر إلى تفاصيل الهجوم وكيفية تنفيذه، فمن الواضح بأنه مخطط من قبل عناصر إرهابية." ويأتي تصريح وزير الدفاع الأمريكي كأحدث استنتاج للمسؤولين في واشنطن حول الهجوم، الذي تعرضت له القنصلية ببنغازي في ١١ سبتمبر/أيلول الجاري، أثناء ما بدأ كاحتجاج على الفيلم المسيء للنبي محمد، ما دفع واشنطن إلى تعزيز الإجراءات الأمنية حول بعثاتها الدبلوماسية بعدد من الدول.

ويحقق مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في الهجوم، وقالت مصادر أمنية إن عملاء الجهاز الأمني الأمريكي يتواجدون في طرابلس بانتظار السماح لهم بالعمل في بنغازي، نظراً لأن الموقع لم يتم تأمينه حتى اللحظة، بحسب مصادر. وتعرضت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لانتقادات عنيفة، من قبل الجمهوريين، لأنها استغرقت وقتاً لتقرر أن الهجوم الذي أودى بحياة ستيفنز وثلاثة مسؤولين أمريكيين آخرين، كان "إرهابياً."

والخميس، قال السيناتور، جون ماكين، لـCNN: "إما أنهم سذج بشكل لا يصدق، أم أنهم يتعمدون خداع الشعب الأمريكي."

وكان مسؤول أمريكي رفيع قد كشف لـCNN بأن أدلة برزت بعد أربعة وعشرين ساعة من مهاجمة القنصلية، أظهرت بأن الهجوم من تنفيذ متشددين لهم صلة بتنظيم القاعدة أو أنهم من المتأثرين بأيديولوجية الحركة.

ومؤخرا، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون: الإرهابيون يسعون لتوسيع نطاق شبكاتهم في جهات متعددة، ويعملون مع عناصر متشددة أخرى على تقويض الفترة الانتقالية الديمقراطية في شمال أفريقيا، وكما شهدنا في بنغازي"، في تصريح فسر بأنه اتهام للحركة بالضلوع في الهجوم.

وفند مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية تلك التفسيرات، قائلا: فيما يخص هذه القضية بالذات ومن الذي يقف وراء هجوم بنغازي، كل من الإدارة أكد بأنه لا يمكن تجاوز التصريحات المبدئية وحتى يكتمل تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي." وتضاربت تقديرات المسؤولين الأمريكيين حول الهجوم، وذلك بعد أيام من وقوعه، وإذا ما كانت بالفعل احتجاجات على الفيلم المسيء خرجت عن نطاق السيطرة، أم أنه هجوم إرهابي خطط له مسبقاً، أم كلاهما معاً. ففي ١٤ سبتمبر/أيلول، وبعد مضي ٣٦ ساعة على الهجوم، نفى الناطق باسم البيت الأبيض، جي كارني، وجود معلومات استخباراتية تشير إلى أن الهجوم كان مخططا له أو بأنه كان هناك هجوماً وشيكاً. ومن جانبها، قالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس، بأن المسؤولين بواشنطن يعتقدون أن عناصر إرهابية انتهزت فرصة الاحتجاجات العفوية ونفذت الهجوم، وأضافت: "لا نملك معلومات في الوقت الراهن تقودنا للاستنتاج بأن الهجوم متعمد أو مخطط له مسبقاً." وفي ١٩ سبتمبر/أيلول، صرح ماثيو أولثون، رئيس مكافحة الإرهاب، أمام الكونغرس، بأنه هجوم إرهابي.

الشرطة الأميركية تعتقل منتج الفيلم المسيء للإسلام

□ واشنطن / رويترز

اعتقلت أجهزة الأمن في ولاية كاليفورنيا الأمريكية الخميس، منتج الفيلم المسيء للنبي محمد "براءة المسلمين"، نقولا باسيلي نقولا، على خلفية اتهامه بمخالفة قواعد الإفراج المشروط عنه في قضية احتيال مالي، لاستخدامه اسما مستعارا في إنتاج الفيلم الذي أثار موجة غضب واسعة في العديد من الدول الإسلامية.

وقالت القاضية سوزان سيغال، التي أمرت بإيداع المتهم السجن دون إمكانية الإفراج عنه بكفالة مالية، في حيثيات قرارها، "إنه تورط في أعمال تخالف كل من قواعد المراقبة الأمنية، وكذلك قواعد قرار المحكمة بالإفراج المشروط عنه."

وبدأت جلسة الاستماع، التي مثل فيها نيقولا أمام المحكمة في لوس أنجلوس الخميس، بتوجيه القاضية سيغال سؤالاً للمتهم، الذي كان يرتدي بنطالاً رمادياً فضفاضاً وتي شيرت أبيض بخطوط صفراء، عن اسمه الحقيقي، فأجاب: "مارك باسيلي يوسف"، إلا أن القاضية أعادت سؤاله مرة أخرى: "ما هو اسمك؟".. فأجاب هذه المرة بقوله: "مارك باسيلي."

من جانبه، طلب محامي المتهم، الذي تشير أوراق القضية إلى أنه كان يستخدم نحو ١٧ اسماً مستعاراً، كان معظمها يتضمن اسم نقولا، الإفراج عن موكله بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف دولار. وقال المحامي ستيف سيدان إن موكله كان على اتصال دائم، سواء شخصياً أو عبر الهاتف، بالضباط الذين كانوا يتولون مراقبته، منذ إطلاق سراحه المشروط في قضية الاحتيال المالي عام ٢٠١٠. وأضاف المحامي أن هناك دافعا رئيسيا آخر يمنع إيداع موكله السجن، وهو لأسباب أمنية، مشيراً إلى أن قيامه بإنتاج الفيلم المسيء للإسلام قد يجعله عرضة للإيذاء من قبل مسجونين آخرين. وتابع قائلا: "من الخطر عليه أن يبقى قيد الاحتجاز في مركز التوقيف متروبوليتان بلوس أنجلوس، لأن عددا كبيرا من المسلمين محتجزون هناك"، واستطرد بقوله: "إننا قلقون جداً بشأن سلامته."

وتضمنت قواعد الإفراج المشروط عن نقولا في قضية الاحتيال المالي، منعه من استخدام أسماء مستعارة، أو استخدام أجهزة الكمبيوتر أو أي أجهزة أخرى يمكنه من خلالها الاتصال بشبكة الإنترنت، دون الحصول على إذن من الضباط القائمين بمراقبته. وتوارى منتج الفيلم المسيء للإسلام عن الأنظار في أعقاب بث فيلمه على شبكة الإنترنت، تزامناً مع الذكرى الـ١١ لهجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، مما أثار احتجاجات غاضبة وأعمال عنف دامية في عدد من الدول العربية والإسلامية، راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، بالإضافة إلى السفير الأمريكي لدى ليبيا، كريس ستيفنز، الذي قتل مع ثلاثة أمريكيين آخرين، في هجوم صاروخي استهدف القنصلية الأمريكية في بنغازي

صحافة عالمية

الإيكونوميست: فرحة حماس بانتخاب مرسي تحولت إلى استهجان بسبب سياسته مع غزة

THE ECONOMIST

تحدثت الصحيفة عن علاقة النظام الجديد في مصر، وقادته الإسلاميين بإخوانهم في حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، وقالت إنهم فشلوا في احتضانهم حتى الآن.

وأشارت المجلة إلى أن ابتسامة حماس بعد انتخاب محمد مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، رئيسا لمصر في يونيو الماضي تحولت إلى استهجان منذ الزيارة الأخيرة لإسماعيل هنية، رئيس حكومة حماس في قطاع غزة إلى مصر. فالاجتماع المتوقع مع الرئيس المصري لم يحدث أبدا، وعاد وفد من حماس مكون من ٢٠ مسؤولا بها خالي الوفاض رغم تقديمه خططا لرفع مستوى اتصال غزة بشبكة الكهرباء في مصر وتسريع نقل الوقود الذي تبرعت به قطر وفتح منطقة للتجارة الحرة على الحدود المشتركة بين الجانبين. ونقلت الإيكونوميست عن أحد المقربين من هنية قوله إنهم، أي المسؤولين في مصر، يقولون إنهم لا يزالون يدرسون الملفات.

ومضت الصحيفة قائلة إن الأمر برمته يبدو وكأن الأمور تسير في ظل مصر القديمة. فرئيس الحكومة هشام قنديل طلب من هنية التصالح مع حركة فتح والرئيس محمود عباس في الضفة الغربية لو أراد أن تتحسن العلاقات مع مصر.

كما أن المسؤولين المصريين قالوا أيضا إن آفاق علاقات أقوى بين مصر وحماس قد تضررت كثيرا بفشل الحركة في كبح جماح السلفيين المتشددين الذين يقاتلون القوات المصرية في سيناء والذين لديهم وجود في غزة.

وبالتالي فإن السلطات المصرية الجديدة تضع المصالح الوطنية قبل الإسلامية، وفقا لتعبير مسؤول إسرائيلي، كما وصف رجل غاضب من حماس مرسي بأنه "مبارك بلحية"، في إشارة إلى استمرار السياسات التي كان يتبناها الرئيس السابق الذي كان يتعاون مع إسرائيل لحصار غزة، وهناك البعض من الإخوان المسلمين لا يشعرون بالسعادة من موقف مرسي من حماس.

نيويورك تايمز: المرزوقي: الاحتجاجات العنيفة أعطت انطباعاً بفشل المشروع الديمقراطي في بلدان الربيع العربي

The New York Times

قال الرئيس التونسي منصف المرزوقي، إن المظاهرات العنيفة التي شهدتها العديد من البلدان الإسلامية وعلى رأسها دول الربيع العربي، أقنعت الكثيرين في أنحاء أوروبا وأمريكا أن الثورات العربية التي بدأت عام ٢٠١٠ قاربت على التلاشي وأن المشروع الديمقراطي فيها قد فشل.

وأشار في مقاله بصحيفة نيويورك تايمز، إلى أن هناك إحساسا بالمرارة، وأن هناك كارثة ما ستحل بدلا من الحماس والتفاؤل عقب سقوط الطغاة في تونس ومصر، فهناك حديث متشائم بشأن خريف إسلامي وشتاء سلفي بعد فشل مفترض للربيع العربي.

ويشير للمشككين، أن الدين هو القوة الدافعة في السياسة العربية، غير أن الشعارات المناهضة للغرب وقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز، دليل على صراع الحضارات بين الإسلام والغرب. وفيما أن مثل هذه المخاوف مفهومة، فإن التهويل ليس في محله، فالثورات العربية ليست موالية أو معادية للغرب، لأنها ببساطة لا تتعلق بالغرب وإنما تختص بالأساس بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية وليس الدين أو الشريعة.

ويتابع قائلا: إن الطابع الديمقراطي في تونس ومصر وغيرها من البلدان سمح لعدد من المتطرفين الخوض داخل النظام السياسي، لكن هذا دحض نهائيا السرد القائل إن الإسلام والديمقراطية غير متوافقين. فالإسلاميون هم فاعلون سياسيون مثل غيرهم، وهم ليسوا في مأمن عن الانتقاد من غيرهم.